



کتاب

حقوق الإنسان في الوطن العربي:

تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠). ٢٨٧ ص

عبد الحسين شعبان^(*)

أكاديمي وحقوقى عربي من العراق.

- ١ -

ولعل ما زاد التقرير أهمية هو أنه يصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية الذي كان سابقاً في تنظيم ندوات وحلقات دراسية - أكاديمية، حول قضايا الديمقراطية والتنمية والحداثة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وقد رُفد المكتبة العربية بنحو ألف مؤلف وكتاب مرجعي طيلة العقود الثلاثة ونيف الماضية، وهو الأمر الذي يضيف على التقرير صدقية ومكانة علمية.

تضمن التقرير ثلاثة أقسام، حيث جاء القسم الأول كمقدمة تحليلية لأوضاع حقوق الإنسان، أما القسم الثاني فتناول حالة حقوق الإنسان في ٢١ بلداً عربياً، وشمل القسم الثالث التحديات التنموية والبيئية وأثرها في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى التقديم (التمهيد) الذي كتبه الأمين العام، فقد شمل التقرير ملحقين مهمين:

اعتادت المنظمة العربية لحقوق الإنسان إصدار تقريرها السنوي في صيف كل عام منذ أواسط الثمانينيات، وقد صدر تقرير العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالعنوان المؤلف ذاته، وهو حقوق الإنسان في الوطن العربي، ومن إعداد الباحث والخبير في ميدان حقوق الإنسان، وأمين عام المنظمة الحالي محسن عوض، وبمشاركة نخبة من الباحثين الشباب، بينهم علاء شلبي وآخرون. ولعل تقارير المنظمة اغتنت على مدى ربع القرن الماضي بخبرات مهنية واتسمت بلغة حقوقية، بحيث أصبحت مرجعاً مهماً لرصد حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وزاداً لا يمكن الاستغناء عنه للباحثين والدارسين في هذا المجال، وهو أحد إنجازات الحركة العربية لحقوق الإنسان.

مع الاتفاقيات الدولية الأساسية. المثالان الإيجابيان هما: الأول هو **الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل** التي انضمت إليها جميع الدول العربية باستثناء الصومال. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هي الأخرى ما تزال ترفض الانضمام إلى هذه الاتفاقية المهمة على الرغم من تشدقها بالدفاع عن حقوق الإنسان، ولا سيما على صعيد علاقاتها الخارجية، والثاني هو **الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري**.

وحتى الآن ما تزال ٤ بلدان عربية (هي الإمارات العربية المتحدة، والعربية السعودية، وعمان، وقطر) تعزف عن الانضمام إلى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويستمر ١٦ بلداً عربياً في الامتناع عن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و١٩ بلداً من الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي ذاته. وأعرضت جميع البلدان العربية عن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والأمر يبدو أكثر وضوحاً إزاء الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأسرهم، حيث يمتنع ١٤ بلداً عربياً من الانضمام إليها.

وبخصوص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن الصومال لم تنضم إليها، وكذلك ما تزال

الأول خاص بمواقف البلدان العربية من توقيع وتصديق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. أما **الثاني** فقد عكس مواقف البلدان العربية من توقيع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية والتصديق عليها، وهو إضافة جديدة ومهمة لتوثيق مواقف الدول العربية. واحتوى التقرير المنشور على فهرسة جديدة من إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، الأمر الذي يضي عليه قيمة بحثية وأكاديمية أيضاً.

وبدأ تقديم الأمين العام بعرض سريع للخيارات والمسارات الخاصة بأوضاع البلدان العربية في ما يتعلق بالتطورات السياسية والقانونية والتحديات الخارجية والداخلية، إضافة إلى قضايا الإصلاح والديمقراطية والتحديات التنموية والبيئية. ولعل أهم استنتاجاته الأساسية هي أن الإنجازات التي تحققت بين التقريرين كانت قليلة، الأمر الذي دعاه إلى مطالبة الحكومات بسماع صوت الرأي العام وإعادة النظر بتقييم دورها وتعزيز ثقتها بنفسها.

المفارقة المهمة التي يبدأ التقرير بذكرها تتعلق بمسارعة البلدان العربية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال على مدار العقد الأخير، في حين اتسمت حركتها بالبطء في الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بل إنها شهدت عزوفاً أحياناً عن الانضمام إلى الاتفاقيات الأساسية، المطروحة منذ سنوات طويلة.

وباستثناء مثالين، فإن البلدان العربية أدارت ظهرها أو لم تتعامل بجدية

وإذا كانت هذه خلاصات أساسية للتقرير، فإن تقارير البلدان تناولت بالتفاصيل الملامح الأساسية لحالة حقوق الإنسان في البلدان العربية، ولا سيّما من خلال المراجعة الدورية الشاملة، وبخاصة في مجلس حقوق الإنسان، وشملت ٣ بلدان أساسية بالتوصيات، هي: **مصر**، و**قطر**، و**العراق**، في ما يتعلق بالتشريعات الوطنية، إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، بما فيها حق الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في المحاكمة العادلة ومعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، إضافة إلى الحريات العامة.

وناقش التقرير مناطق الاحتلالات والنزاعات المسلحة، فتوقف عند القضية الفلسطينية وتداعيات العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة وآخر العام ٢٠٠٨، ومطلع العام ٢٠٠٩، وحصاره المستمر منذ ٣ سنوات، ومحاولات إسرائيل تهويد القدس، وسعيها إلى التطهير العرقي في الضفة الغربية وغيرها.

وبخصوص **العراق**، فقد أشار التقرير إلى أنه رغم الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية، فإن ذلك لم يمنع القوات الأمريكية من شنّ عمليات عسكرية منفردة على الساحة العراقية وسقوط العديد من المدنيين. وفي كلّ الأحوال، ظلّت القرارات المحورية رهناً بالقوات المحتلة. وأشار التقرير إلى ملف المعتقلين، وهو الملف الأكثر دسامة، لا سيّما بعد بدء انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ٣١ آب/ أغسطس، وهو انسحاب المرحلة الأولى الذي من المفترض أن يكتمل حتّى نهاية العام ٢٠١١، بحسب ما جاء في الاتفاقية، ووفقاً

السودان تمتنع عن الانضمام إليها، وتستمر تحفظات الكثير من البلدان العربية الموقّعة عليها في التحلل من التزاماتها التي تتعلق بجوهر الاتفاقية ومبادئ المساواة. وما تزال ٧ بلدان عربية تتحفظ على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وعلى الرغم من أن الانضمام العربي إلى الاتفاقية (الثامنة) الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات كان إيجابياً، إلا أن الكثير من القوانين والتشريعات بحاجة إلى إصدار، وقد أبرمت هذه الاتفاقية العام ٢٠٠٦ ودخلت حيز التنفيذ العام ٢٠٠٨، حيث انضم إليها ١٣ بلداً وصادق على البروتوكول الاختياري الملحق بها ٦ بلدان عربية.

لكن المفارقة الأعظم تتبدى عند الحديث عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرّ في العام ١٩٩٤ بعد أن ظلّ ينام ويستيقظ منذ العام ١٩٧١، حين شكلت لجنة لإعداده. ولم يحظَ بالتصديق عليه لدى أي بلد عربي، بما فيها البلدان التي ساهم مندوبوها بإعداده. وعلى الرغم من تجميده فعلياً طيلة ١٠ سنوات، إلا أن ضغوطاً من المجتمع المدني العربي والدولي، فضلاً على محاولات بعض الحكومات للتساوق مع التطور الدولي، ساهمت في إعادة النظر باستحقاقه، وساهمت لجنة خبراء بإعداده إلى أن أقرّ العام ٢٠٠٤ في مؤتمر قمة تونس، ثمّ دخل حيز التنفيذ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، لكن الميثاق ما يزال معوّماً من الناحية الفعلية بسبب عقبات بيروقراطية واعتراضات وتحفظات غير جوهرية. في الوقت الذي كانت العديد من الدول المتحفّظة قد وقّعت على مواثيق دولية أكثر تحديداً ووضوحاً للحقوق.

الحكومة من جهة، والمتمردين الحوثيين من جهة أخرى. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٩ شهدت البلاد ما أطلق عليه **الحرب السادسة**، وهي جولة من المعارك المستمرة منذ سنوات، وقد أخذت هذه الجولة تداخلاً حدودياً إقليمياً سعودياً.

- ٢ -

إن أوضاع البلدان المعروضة في تقارير قطرية، إضافة إلى الخلاصة التحليلية كمقدمة، تعكس تأثيراتها في حال حقوق الإنسان، سواءً العدوان والاحتلال والتداخل الخارجي من جهة، ومن جهة ثانية النزاعات والاحتراقات الأهلية وسيادة أشكال مختلفة من العنف والإرهاب، فضلاً على التجاوز الحكومي على حقوق الإنسان، الأمر الذي أثر في التحديات التنموية والبيئية، ولا سيما في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذه تتجلى باستمرار من خلال تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية الكونية وانعكاساتها على البلدان العربية. وقد تجلّت بأزمة دبي وتعرّزت بالمخاوف من تفاقم النزاعات حول مصادر المياه، ولا سيما بعد أزمة المفاوضات بين دول المنبع والمصبّ في حوض نهر النيل، وارتفاع حجم **الفجوة الغذائية** في الوطن العربي، ولم تظهر إرادة سياسية لترجمة قرارات قمة الكويت الاقتصادية العربية، وظل **الاحتلال عائقاً** أمام توفير فرص التنمية في العراق وفلسطين، ولم يستطع العراق الخروج من شرنقة الفصل السابع، وما زال تحت الوصاية الاقتصادية والتعويضات، ويستمرّ الحصار على غزة، وفشلت جهود

لوعود الرئيس أوباما، إلا أن هذا الملف أخذ يثير قلقاً دولياً كبيراً، خصوصاً بوجود نحو ٣٠ ألف معتقل، وهو ما دعا منظمة العفو الدولية إلى إصدار تقرير جديد (مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، خصصته لقضايا المعتقلين والمعاملة القاسية التي يتعرّضون لها، على الرغم من نفي الحكومة العراقية والقوات الأمريكية ما يتعرّض له المعتقلون.

وتوقف التقرير عند بعض العلامات الفارقة في التطور السياسي في **السودان**، و**الصومال**، و**اليمن**. فبخصوص السودان تناول الانتخابات البرلمانية التي هي الأولى بعد انتخابات العام ١٩٨٦، والتداعيات والانتهاكات التي رافقتها، كما ناقش موضوع الاستفتاء بخصوص الجنوب، على الوحدة أو الانفصال والوساطات بشأن **دارفور**، وموضوع المحكمة الجنائية الدولية واتهام الرئيس السوداني.

أما حول **الصومال**، فقد تابع التقرير رصد مسار العنف الدموي منذ العام ١٩٨٩ بشكله القبلي، ولا سيما بعد تقويض الدستور والقانون والإخلال بوحدة الصومال، وكذلك بعد الحرب الدولية على الإرهاب منذ العام ٢٠٠١ التي عمّقت التدخل الأجنبي، ثم ظاهرة **القرصنة** التي نشطت منذ العام ٢٠٠٦، وأضافت بعداً دولياً جديداً إلى النزاع الداخلي والدولي، ولا سيما ما له علاقة بالملاحاة الدولية، الأمر الذي استدعى مجلس الأمن إلى إصدار قرار في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حول سبل مكافحة القرصنة.

وحول **اليمن** تابع التقرير موضوع انزلاق الأوضاع في اليمن إلى مستوى خطير، خصوصاً الصدامات العسكرية بين

تعيش دون خط الفقر، مع تراجع مصادر المياه النظيفة، وتعاني الخدمات الصحية والتعليمية نقصاً حاداً، حيث انخفض معدل عمر الفرد من ٦٥ عاماً (قبل ثلاثة عقود) إلى ٥٨ عاماً، وزادت وفيات الأطفال وظهرت أمراض جديدة وقديمة في العراق.

لقد أضاء تقرير المنظمة فجوة الغذاء في الوطن العربي في إطار تداعيات أزمة الغذاء الكونية منذ العام ٢٠٠٨، وأبدى أسفه لاستفحال ظاهرة الاعتماد على الخارج لاستيراد الغذاء. وبخصوص البيئة، فقد أكد التقرير أن على البلدان العربية أن لا تتوانى في تنظيم جهودها للحفاظ على بيئة نظيفة، على الرغم من فشل مؤتمر قمة كوبنهاغن حول معالجة مسألة الاحتباس الحراري بسبب مواقف الدول الكبرى ومصالحها الأنانية الضيقة.

وعرض تقارير كلٍّ من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والعربية السعودية والسودان وسورية والصومال والعراق وسلطنة عُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، ولم يذكر شيئاً عن جزر القمر. لقد كان من المطلوب أن يسجل التقرير هذا البلد العربي ضمن دائرة تحرّكه، لا سيّما أنه جزء من جامعة الدول العربية، وحبذا لو تمكّنت المنظمة من إرسال وفد إلى جزر القمر لدراسة أحوالها من زاوية حقوق الإنسان وتقديم دراسة مكثفة عنها لإغناء القارئ العربي. ويمكن أن يساهم مركز دراسات الوحدة العربية بإنجاز هذا المقترح الذي يمكنه أن يساعد في تعزيز

إعادة الإعمار بسبب الحصار الإسرائيلي، وبقيت الأرض الفلسطينية نهباً لمشاريع الاستيطان والمصادرة.

ولعل هذه العوامل ساهمت في عدم إعمال الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي شهدت تراجعاً كبيراً. فمن جهة كانت تحت وطأة اقتصاد منفتح إلى درجة الانفلات، فضلاً على خلل في البنية السياسية والاجتماعية، إضافة إلى مظاهر الفساد المالي والإداري والسياسي، ولا سيّما في الممارسات السلبية والانتهاكات المستمرة من جانب الحكومات!

وأشار التقرير إلى المواقع المتدنية لمؤشرات الشفافية العالمية في البلدان العربية، حيث تعتبر ثلاثة بلدان منها الأكثر فساداً في العالم. واستمر الميل العام نحو تضيق منافذ محاربة الفساد بدلاً من إتاحة الشفافية، لا من حيث التشريع، ولا من حيث الإجراءات العملية. وحتّى النموذج الأردني، وهو المثال الوحيد، فقد ظلت القيود على حرية تناول المعلومات كثيرة، وتتسم نظم النزاهة في مصر والأردن ولبنان وفلسطين بالضعف العام وفيها ثغر كبيرة.

أما العراق، فبعد واحد من البلدان العربية القليلة المؤهلة التي كان يمكنها بمواردها الطبيعية والبشرية الانتقال من مصاف البلدان النامية إلى مصاف البلدان المتقدمة، لكن الحصار والاحتلال – وكان يفترض القول والحروب والمغامرات العسكرية والسياسات الخاطئة – قاداه إلى المربع الأوّل. وتعاني شرائح واسعة من السكان انخفاض مستوى المعيشة، بل إنها

وتعميق علاقة جزر القمر بالوطن العربي.

وإذا كان لي أن أتناول أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي وتقرير المنظمة للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠، فبودي أن أشير إلى أن الحديث عن قضايا حقوق الإنسان، وبخاصة في الوطن العربي، هو حديث ذو شجون، فحتى وقت قريب لم يكن هناك حركة عربية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان من زاوية مهنية وحقوقية، رغم التطور العالمي في هذا الميدان الذي توجّ بصور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام ١٩٤٨، والعهد الدوليين بخصوص الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الأمم المتحدة العام ١٩٦٦ ودخولهما حيّز التنفيذ في العام ١٩٧٦، وصدر ما يقارب ١٠٠ اتفاقية دولية تشمل قضايا حقوق الإنسان المختلفة، لعل أهمها الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية حول المعاقبة على جرائم الفصل العنصري، والاتفاقية الدولية حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية والبروتوكول الملحق بها بخصوص وضع اللاجئين وغيرها.

وإذا كان التنظيم الدولي بشأن حقوق الإنسان قد بدأ بتأسيس منظمات وهيئات برزت في بدايات القرن العشرين، فإن هذا التنظيم تأخّر كثيراً في وطننا العربي، سواء على الصعيد الحكومي أو على الصعيد الشعبي أو اللاعظمي، ولم

تهتم القوى والفاعليات السياسية والحزبية بقضايا حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، إلا من زاويتها السياسية الضيقة أحياناً، فالحكومات ظلّت تتجاهل الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى جامعة الدول العربية التي تأسست في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥، أي قبل قيام الأمم المتحدة بأشهر، لم تدرج في جدول أعمالها موضوع حقوق الإنسان، إلا في سنوات متأخرة، وظل ميثاقها يفتقر إلى أية إشارة إلى حقوق الإنسان، وكما أشرنا فقد استغرقت فكرة إعداد ميثاق عربي لحقوق الإنسان ٢٣ عاماً.

وقد أحيل الميثاق، كما أشرنا، بعد مطالبات عديدة، إلى لجنة خبراء وأقرته جامعة الدول العربية في العام ٢٠٠٤ بعد تعديلات وتحسينات كثيرة، شارك فيها بعض الخبراء العرب، ويعتبر هذا الميثاق خطوة مهمة ومتقدمة في إطار حركة حقوق الإنسان، لكنّها لا ترتقي إلى السقف الدولي والمعايير الدولية، والمهم الآن هو دفع البلدان العربية إلى التوقيع والمصادقة على الميثاق الذي دخل حيّز التنفيذ.

- ٣ -

وكان ميلاد المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عام ١٩٨٣، قد شهد أول تحرّك شعبي (غير حكومي) اتخذ منحى عربياً وليس قطرياً، لكنه من جهة أخرى استنفر أوساطاً غير قليلة حكومية وغير حكومية، ولا سيّما من الجماعات المحافظة والمتشددة، الدينية وغيرها التي سارعت إلى تطويقه ومحاصرته، مما حدا بنخبة المثقفين التي بادرت لتأسيس

زواياها المختلفة، فالغذاء وفرص العمل والخدمات الصحية والتعليم والضمانات الاجتماعية لدى المواطنين هي الشغل الشاغل.

لقد تطورت حركة حقوق الإنسان، ولم يعد الدعاة بضع عشرات كما كانوا حتى وقت قريب، فقد شهدت أعوام نهاية الثمانينيات وما تبعها انعطافاً مهماً، وينشط اليوم عشرات الآلاف في العديد من البلدان العربية وخارجها للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان بعيداً عن الحكومات من جهة، وبعيداً عن المعارضات السياسية من جهة أخرى، وإن كانوا يشتركون مع الأخيرة بالدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات ومنع التعذيب وغير ذلك، إلا أنهم يختلفون عنها في الأساليب والأهداف.

وعلى الرغم من أن الحركة العربية لحقوق الإنسان حاولت أن تميّز نفسها، إلا أن الحكومات والكثير من الجهات والجماعات السياسية والدينية المنتمّة تعتبر أن مجرد الحديث عن حقوق الإنسان، إنما هو «ابتداع غربي» و«اختراع مشبوه» لتحقيق مآرب سياسية. وللأسف الشديد، ينسى هؤلاء أو يتناسون أن مفاهيم حقوق الإنسان التي تعمّقت على مرّ العصور هي نتاج تطوّر الفكر البشري الذي لا يقتصر على قارّة أو أمة أو شعب أو جماعة، بل هي مزيج التفاعل الحضاري للمفاهيم الإنسانية عبر التاريخ، وقد بشر الإسلام ببعض المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان التي كانت مفاهيم متقدمة، في حين كانت أوروبا تغرق في الظلام وعهد الإقطاع.

المشروع، وفي المقدمة منهم فتحي رضوان، وأديب الجادر، وعبد الرحمن اليوسفي، ود. منذر عينبتاوي، ومحمد فائق، ود. خير الدين حسيب، وأحمد صدقي الدجاني، ومنصور الكيخيا، وآخرون، إلى عقد الاجتماع الأوّل في ليماسول (قبرص) بعد أن رفضت البلدان العربية جميعها الترخيص بعقده.

وقد عقدت المنظمة ٧ دورات (مؤتمرات) للجمعية العمومية في الخرطوم (١٩٨٧)، وفي تونس (١٩٩٠)، وفي القاهرة (١٩٩٣)، وفي الرباط (١٩٩٧)، وفي القاهرة (مؤتمرات خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة). وقد ظلت عقبات جدّية تواجه الاعتراف القانوني (De Jure) الكامل بها، في حين كان الاعتراف الواقعي (De Facto) حاصلًا، إلى أن تمّ التوقيع على اتفاقية مقر مع وزارة الخارجية المصرية العام ٢٠٠٠، وبذلك أصبح التعامل مع المنظمة يتم على نحو قانوني باعتبارها منظمة إقليمية دولية.

لقد ساهمت المنظمة في تشجيع قيام منظمات قطرية وفي نشر الوعي الحقوقي الذي يساهم التقرير السنوي وحالة الرصد في تعميمه، لكن الكثير من المفاهيم ما زالت تسبح في مياه حركة حقوق الإنسان العربية وتحلّق في فضائها، بين ما هو مهني وحقوقى من جهة، وما هو سياسي ومصلحي من جهة أخرى، وتضاريس حقوق الإنسان على الخارطة الواقعية ما زالت وعرة وغير سالكة نظرياً أو من خلال الممارسة، وهي تستوجب التدقيق في منطلقاتها وأهدافها، وتحتاج إلى إعمال الفكر وإمعان النظر في

٤ -

وتواجه الحركة العربية لحقوق الإنسان ثلاثة تحديات رئيسية: التحدي الأول محاولة بعض الحكومات تدجينها أو احتوائها أو تبهيت لونها، وذلك عبر تطويعها أو التأثير في بعض قياداتها. وفي المقابل، وفي الوقت نفسه، فإن بعض مصادر التمويل الدولية، تحاول هي الأخرى جرّ بعض المنظمات إلى أجندتها، بعيداً عن الأجندة الوطنية والقومية، بما يؤثر في استقلاليتها. وقد نجح هذا التوجه إلى حدود غير قليلة، إلى درجة أن منظمات عديدة غيرت من أجندتها، وهو أمر بحاجة إلى وقفة للدراسة والتقييم.

والتحدي الثاني هو السعي إلى دفعها نحو التسييس لكي تكون واجهة سياسية ضيقة لهذه الجهة أو تلك أو لهذا الحزب أو التيار أو ذاك أو هذه الجماعة الدينية أو المذهبية أو تلك، كما إن بعض المعارضة تحاول توظيفها بالاتجاه الذي يخدم أهدافها السياسية. ولعلها لا تدرك خطورة هذا النهج، حتى وإن شكّل كسباً سياسياً أنياً لها، إلا أنه يجعلها تفقد صدقيتها، ويعطل دورها لكي تكون مرجعية ذات حيوة ونزاهة، يمكن التعامل معها تدريجياً باعتبارها مرجعية حقوقية لا علاقة لها بالمعارضات والتيارات السياسية والدينية، وأن هدفها هو الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان.

أما التحدي الثالث الذي يواجه حركة حقوق الإنسان، فهو تشكيل الحكومات أو بعض الحركات السياسية والدينية لهياكل منظمات باسم حقوق

الإنسان تكون تابعة لها، ولعل مثل هذه التشكيلات سيكون هدفها التشويش على حركة حقوق الإنسان الحقيقية وخلط الأوراق.

والأمر يختلف عن إجراءات تشكيل بعض الحكومات وزارات لحقوق الإنسان أو مجالس وطنية أو هيئات قومية، وذلك في إطار اعتراف من جانب الحكومات، وفي ظل التطور الدولي، بضرورة احترام حقوق الإنسان، وضبط حركتها، وبالتالي يمكن لهذه المجالس والوزارات والهيئات اعتماد برامج للتربية ورصد الانتهاكات وتقديم مقترحات ومعالجات، في ما يتعلق بالحقوق والحريات ومشاريع القوانين، بحيث تتحول حركة حقوق الإنسان إلى قوة اقتراح وليس قوة احتجاج فحسب، وتكون شريكاً للحكومات في ما يتعلق برصد التجاوزات والانتهاكات وتنبيه الجهات الرسمية عليها والسعي إلى الدفاع عن الفئات والجماعات والأفراد (المتضررين)، وكذلك لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

وبقدر حفاظ الحركة العربية لحقوق الإنسان على هويتها المستقلة، وعلى وضع مسافة مناسبة بينها وبين الجهات المتصارعة، وعدم خضوعها للضغوط من أيّ كان: حكومات أو جهات سياسية أو دينية، تستطيع أن تقدّم خدمة لقضايا حقوق الإنسان.

يمكن لحركة حقوق الإنسان أن تضطلع وتنشط في إدارة حوار فكري معرفي بين التيارات المختلفة تحت راية حقوق الإنسان. وأعتقد أن جميع الأطراف يمكن أن تلتقي وتتجاوز عند نقطة حقوق الإنسان، إذ لا أحد يستطيع اليوم أن يدّعي

القوات العراقية للكويت ١٩٩٠ وما رافقتها، ومن ثمّ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ وما تترتب عليها، ومن ثمّ اختفاء وزير خارجية ليبيا الأسبق (عضو مجلس أمناء المنظمة) منصور الكيخيا في القاهرة ١٩٩٣، فإنها بحاجة إلى أن تتحول إلى مرجعية فكرية وحقوقية، الأمر الذي يوجب التمييز بين النشاط الحقوقي والفكر الحقوقي، وأظن أن الحركة العربية لحقوق الإنسان بقدر حاجتها إلى النشاط الأول، فهي بحاجة ماسة إلى الجهد الفكري، الذي يمكن أن يقوم به متخصصون ومعنيون بصناعة الأفكار وتوليدها، ويمكن أن تساهم فيه المنظمة، كوعاء مناسب.

والمنظمة بحاجة إلى دراسة الظواهر الجديدة والتطورات العالمية، لتقديم إجابات عن الأسئلة الشائكة والمعقدة، خصوصاً في ظلّ ضعف الثقافة الديمقراطية والنقص الفادح والشديد في الوعي الحقوقي، وهذه كلها تستوجب البحث في أساليب عمل جديدة وغير تقليدية، وبخاصة في الحصول على تمويل مناسب ومستقر وبدون أية شروط. كما أنّها بحاجة إلى مبادرات حيوية وجمع شمل أوسع قدر من الحقوقيين والمتقنين. وإذا كان أداء المنظمة عموماً ذا طابع احتجاجي، فإن الأمر ينبغي أن يتحوّل إلى قوة اقتراح وقوة اشتراك، بعد أكثر من ربع قرن من الزمان على وجودها.

ولا بدّ من إيلاء اهتمام أكبر بقضايا الأقليات القومية والدينية (التنوّع الثقافي) وقضايا المرأة والفئات المهمّشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوق الطفولة

معارضته لجوهر الفكرة ومضامينها، فبواسطتها أصبح يُقاس تقدّم أية دولة أو أمة أو شعب أو جماعة سياسية.

ورغم وجود خلافات حول محتوى وجوهر حقوق الإنسان من حيث عالميتها ومحليتها، خصوصيتها القومية والثقافية وشموليّتها، بمعنى من المعايير التي يمكن اعتمادها، إلا أن الحوار سيكون مفيداً في هذا الميدان أيضاً. وأعتقد أن الحوار هو السبيل الوحيد لإنضاج مواقف تحمي جميع التيارات بإقرار تعايشها، وبالإقرار بالتعددية وتنوع الاتجاهات، وبحق الجميع بالعمل والدعوة إلى أفكاره، وفي حقّ الجميع بالانتقال السلمي إلى مواقع الحكم، ومغادرة هذه المواقع بصورة سلمية، بحيث يكون صندوق الاقتراع هو الفصل في شرعية أي حكم. وهنا لا بدّ لحركة حقوق الإنسان من التنزّه عن الانخراط في الصراع الأيديولوجي أو السياسي أو الانحياز إلى هذا الفريق أو ذاك.

وإذا كانت المنظمة قد نجحت في إصدار تقرير سنوي مرموق ومعتمد، اعتبر مرجعاً دولياً مهماً لقضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي منذ عقدين ونيف من الزمان، وتمكّنت من الاحتفاظ بطابعها المستقل وعدم «اضطرارها»، كما يحصل مع بعض الجهات الحقوقية الأخرى، إلى اللجوء إلى الممولين الدوليين، والاستجابة لشروطهم وضغوطهم أحياناً، وحققت «توازناً» نسبياً بين الحكومات والمعارضات، بحيث نأت بنفسها عن الصراع السياسي والأيديولوجي، وتجاوزت بعض المحن والمطبات: منها عند قصف حلبجة بالسلاح الكيميائي، وبعد ذلك غزو

مستوى المجتمع المدني، خصوصاً وأن المنظمات والاتحادات القومية ضعفت، وأصبح بعضها من مخلفات الماضي أو من بقايا عهد الحرب الباردة، على الرغم من استمرار وجوده الشكلي، لا سيما بارتفاع الموجة القطرية والانعزالية على نحو شديد، حدّ التقوقع.

**تحيّة للمنظمة وتقديراً
لتقريرها الرصين واعتزازاً بالمركز**
الذي عاد يمدّها برعايته وبنفحاته الأكاديمية، وهي أحوج ما تكون إليه في أزمته الراهنة، ولفتة نظر جديدة إلى الحكومات وإلى الجماعات والجهات السياسية، بغض النظر عن انتماءاتها بتأكيد رسالة المنظمة ذات الطابع الإنساني التي واجهت تحديات كبيرة في بداياتها وكادت رياح كثيرة أن تعصف بها أو تخلخل كيانها قبل أن يشتدّ عودها □

وقضايا الهجرة واللاجئين والتمييز العنصري والقضايا التي تشكل جوهر حركة الحداثة والتجديد على المستوى العالمي، إضافة إلى قضايا السلام والتنمية والبيئة والاستفادة من الثورة العلمية التقنية. وهذا يستوجب عقد شراكات مع منظمات عالمية، فالمنظمة بحاجة إلى تعزيز مواقعها في المنظمات الدولية وعلى النطاق العالمي، وإلى إعادة تأكيد حضورها باعتبارها المظلة العربية لحركة حقوق الإنسان.

إنّ وجود منظمة عربية جامعة لحقوق الإنسان في الوطن العربي أمرٌ في غاية الأهمية، وهو بحدّ ذاته حدث كبير على الرغم من الملاحظات الآتية وبعض نقاط الضعف التي سبق أن تناولناها في مناسبات سابقة، لأنه يمثل شكلاً جديداً من أشكال العمل العربي المشترك على